

Distr.: General
8 August 2014
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Russian/Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٩٧ (ف) من جدول الأعمال المؤقت*
نزع السلاح العام الكامل

متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بترع السلاح
النووي لعام ٢٠١٣

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٤	الأرجنتين
٥	البرازيل
٦	كندا
٩	كوبا
١٠	إكوادور
١١	فرنسا

* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

250814 190814 14-57966 (A)



١٢	جورجيا
١٣	إندونيسيا (باسم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز)
١٦	العراق
١٧	لبنان
١٨	ليبيا
١٩	المكسيك
٢١	هولندا
٢٢	سويسرا
٢٣	أوكرانيا
٢٤	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٥	أوروغواي

أولا - مقدمة

- ١ - شددت الجمعية العامة، في قرارها ٣٢/٦٨ المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بترع السلاح النووي"، المتخذ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، على ما أُعرب عنه في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بترع السلاح النووي، الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، من دعم قوي لاتخاذ تدابير عاجلة فعالة من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.
- ٢ - ودعت الجمعية العامة إلى الامتثال على نحو عاجل للالتزامات القانونية وإلى الوفاء بالالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بترع السلاح النووي، وأيدت الدعم المعرب عنه على نطاق واسع في الاجتماع الرفيع المستوى لوضع اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.
- ٣ - ودعت الجمعية العامة كذلك إلى بدء المفاوضات على نحو عاجل، خلال مؤتمر نزع السلاح، من أجل الإسراع بإبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها.
- ٤ - وطلب إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا سيما بشأن عناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وأن يحيل التقرير أيضاً إلى مؤتمر نزع السلاح.
- ٥ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٤، دُعيت الدول الأعضاء إلى إبداء آرائها بشأن هذه المسألة. وفضلاً عن ذلك، دُعيت الدول الأعضاء إلى تقديم موجزات تنفيذية عن إسهاماتها بغرض إدراجها في تقرير الأمين العام، على أن تُعرض تقاريرها كاملة على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح إذا طلبت الدولة العضو ذلك. ويتضمن القسم الثاني من هذا التقرير الردود الواردة. أما الردود التي وردت بعد الأجل المحدد فستصدر في إضافة لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤]

تعد الإزالة الكاملة للأسلحة النووية عنصرا أساسيا في موقف الأرجنتين بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي جدول أعمال نزع السلاح بشكل عام.

وتعتقد الأرجنتين أن الإزالة الكاملة لأسلحة الدمار الشامل ينبغي أن تكون أولوية رئيسية للمجتمع الدولي. فالآثار المترتبة على هذه الأسلحة تتجاوز مجال نزع السلاح في حد ذاته، وتترتب عليها آثار خطيرة على السلام والأمن الدوليين.

وتسلط الأحداث الخطيرة التي وقعت في الآونة الأخيرة الضوء على العواقب الإنسانية الهامة المترتبة على نوع واحد من أنواع أسلحة الدمار الشامل، إلى جانب أثرها المزعزع لاستقرار الأمن الدولي.

وحالة الأسلحة النووية ربما تكون أخطرها. فمع أن استخدامها والتهديد باستخدامها يشكلان جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي، فلم يتم بعد حظرها.

ويتعين لذلك إمعان التفكير في المعاهدة وفي دورها في إطار الأمن الدولي. وتنظر الأرجنتين إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها معاهدة أمنية.

وفي إطار المعاهدة، تعهدت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم شراء أو استحداث هذه الأسلحة، بينما تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتفاوض لإزالتها. ومع ذلك، وبعد مرور عدة عقود، لا يزال يتعين أن يُقَابَل التقدم المحرز في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية تقدما مماثلا في مجال نزع السلاح النووي.

وهذه الحالة خطيرة بشكل خاص، لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية، بعدم وفائها بالتزاماتها بموجب المعاهدة، زجت بعنصر عدم المساواة في التوازن الأمني، الذي تركز عليه المعاهدة. وقيامها بذلك، زودت من يثيرون الشكوك بشأن مصداقية نظام عدم الانتشار بالحجج.

والدول الحائزة للأسلحة النووية مصرة على تماديها، وكذلك الدول الأخرى التي تستفيد على نحو غير مباشر من الحماية التي يُفترض أن توفرها الأسلحة النووية. والنتيجة المترتبة على ذلك لن تكون إلا زيادة عدم توازن وعدم استقرار السلام والأمن الدوليين.

وتؤيد الأرجنتين لذلك الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتحرك نحو التفاوض على صك عالمي ملزم قانوناً يحظر الأسلحة النووية.

وفي السياق نفسه، ندعم العملية الدولية التي تهدف إلى لفت الانتباه إلى الآثار الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية. ولا ينبغي أن تتأخر أكثر من ذلك الإجراءات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي الشامل الذي يمكن التحقق منه.

والضمانة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هي إزالتها الكاملة.

البرازيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تلتزم البرازيل التزاماً تاماً بترع السلاح النووي، لأن هذه الأسلحة تشكل أكبر خطر يهدد الجنس البشري والسلام والأمن الدوليين. وتأسف البرازيل لأنه، بعد انقضاء ٤٥ عاماً تقريباً على دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، فلا يزال التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بترع سلاح ترساناتها النووية بعيد المنال. وبالنسبة للبرازيل، من الواضح أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ لا يمكن أن يُفسر على أنه ترخيص بالحيازة الأبدية للأسلحة النووية.

ولا ترقى المبادرات الأحادية الجانب أو الثنائية للحد من الترسانات النووية إلى مستوى تدابير فعالة لترع السلاح النووي، لأنها ليست شفافة لا رجعة فيها، ولا يمكن التحقق منها. ولا يمكن تحقيق الهدف النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية إلا من خلال معاهدة عالمية شاملة وغير تمييزية، بآجال ومعايير مرجعية واقعية ولكن جيدة التحديد، ويجرى التفاوض بشأنها في إطار عملية متعددة الأطراف.

وفي هذا الصدد، ترحب البرازيل بعقد الجمعية العامة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بترع السلاح النووي في عام ٢٠١٣، وما تلاه من اعتماد القرار ٣٢/٦٨، الذي تتطابق دعوته ببدء مفاوضات على نحو عاجل خلال مؤتمر نزع السلاح من أجل الإسراع بإبرام

اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية مع الموقف التقليدي للبرازيل بشأن هذه المسألة. وفي حين ترى البرازيل أن المؤتمر هو المنتدى المناسب لإجراء هذه المفاوضات، لأن أي جهود من هذا القبيل يجب أن تضم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، فإننا لن نعترض على أي عملية تفاوض يمكن أن تجري في إطار الأمم المتحدة، على سبيل المثال في الجمعية العامة.

وتعتقد البرازيل أنه يتعين لأي اتفاقية شاملة للأسلحة النووية أن تضع التزامات محددة بوضوح ومقيدة زمنيا لحظر استحداث واختبار وإنتاج وتخزين ونقل واستخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية. وألا تعرقل، مع ذلك، حق الدول غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وستستلزم، علاوة على ذلك، توافر الشفافية، وعلى وجه الخصوص ستستلزم أحكاما للتحقق لتقييم امتثال الدول الأطراف لهذه الالتزامات. وستضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا للمادة الثالثة - باء - ١ من نظامها الأساسي، بدور رئيسي في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه على حد سواء.

وترى البرازيل أن العناصر الواردة في الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية التي قدمتها كوستاريكا وماليزيا إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٧ (A/62/650) تشكل أساسا جيدا لبدء مناقشات بشأن إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.

كندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

إلحاقا بطلب مكتب شؤون نزع السلاح، المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٤، وعملا بقرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨ المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بترع السلاح النووي لعام ٢٠١٣"، ترد أدناه الآراء التي أعربت عنها حكومة كندا بشأن تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وعلى وجه الخصوص بشأن عناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.

وتعرب كندا عن قلق عميق إزاء العواقب الإنسانية المدمرة لأي تفجير محتمل للأسلحة النووية. ويعتبر هذا القلق ركيزة العمل الذي قامت به كندا والمجتمع الدولي، ويجب أن يواصله، لتهيئة الظروف الملائمة لعالم خال من الأسلحة النووية، وفقا لأهداف معاهدة

عدم انتشار الأسلحة النووية، وبشكل يعزز الاستقرار الدولي، ويقوم على مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع.

وأيدت كندا قرار الجمعية العامة ٣٩/٦٧ المعنون "الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بترع السلاح النووي" الذي دعت فيه الجمعية إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وشاركت كندا بنشاط في الاجتماع الذي مثلتنا فيه صاحبة المقام لين بيليتش، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية.

وقد صوتت كندا ضد قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨ المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بترع السلاح النووي لعام ٢٠١٣"، وذلك لأسفنا لأن مختلف المقترحات التي قدمت أثناء الاجتماع الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر، بما في ذلك التي قدمتها كندا، لم تدرج في القرار، ولم تُدفع إلى الصدارة إلا وجهة نظر معينة واحدة فقط.

وفي الاجتماع الرفيع المستوى، أشارت الوزيرة بيليتش إلى استمرار دعم كندا لاتباع نهج تدريجي عملي من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، يوقف انتشار الأسلحة النووية، ويقلص المخزونات القائمة ويزيلها بشكل لا رجعة فيه. ويشمل هذا النهج ثلاثة عناصر رئيسية هي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذات الطابع العالمي مع الامتثال الكامل ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتحقق من منع انتشار عناصر الأسلحة النووية وتكنولوجياها، ومعاهدة نافذة تماما للحظر الشامل للتجارب النووية تحظر بشكل يمكن التحقق منه جميع التجارب النووية، ومعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من أجل وقف إنتاج المواد الانشطارية على نحو يمكن التحقق منه. ويوفر هذا النهج أكثر مسار عملي ومجدي للمضي قدما في تنفيذ الالتزامات الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومع اقتراب العضوية في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية من بلوغ نطاق عالمية الانضمام، تظل هذه المعاهدة الإطار الأصلح الذي يمكن من خلاله تحقيق هدف تعزيز الأمن الدولي. ومن الأهمية بمكان الاعتراف بسياق الأمن الاستراتيجي، وبأن منع انتشار الأسلحة النووية يساعد على تهيئة مناخ أكثر ملاءمة لترع السلاح النووي ويقلل من خطر الاستخدام المتعمد أو العرضي للسلاح. فالدول الحائزة للأسلحة النووية لن تلجأ إلى نزع السلاح، إلا عندما تشعر هي والدول التي تعتمد على ردعها النووي، بأنها ستكون أكثر أمنا بدون أسلحة نووية مما هي عليه في حالة حيازتها لها.

وسيستلزم إقامة عالم خال من الأسلحة النووية وصونه إجراء مفاوضات بشأن إبرام اتفاقية عالمية يمكن التحقق منها وملزمة قانونا وشاملة تتعلق بالأسلحة النووية. ومع ذلك،

فإن الظروف ليست مهيأة، ولا يوجد حتى الآن توافق الآراء اللازم للشروع في التفاوض بشأن صك من هذا القبيل. وبدون ذلك، تنعدم آفاق إحراز تقدم بشأن فرض حظر عالمي على الأسلحة النووية، بل وستؤدي الجهود الرامية إلى التوصل إلى هذه الاتفاقية إلى جمود، يمكن أن تتمثل نتائجه غير المقصودة في تحويل الجهود والإرادة السياسية بعيدا عن الخطوات الأكثر واقعية والقابلة للتحقيق نحو نزع السلاح. ونحن نعتقد أن التفاوض بشأن إبرام اتفاقية للأسلحة النووية ستكون فرص نجاحه أفضل لو اعتبر خطوة نحو وضع نهاية للعملية التي تسعى إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وتشعر كندا بقلق من أن الهدف من الاجتماع الذي سيعقد في عام ٢٠١٨، الذي دعت إليه الجمعية العامة في القرار ٣٢/٦٨، غير واضح، إذ يمكن أن يُفسر إما على أنه اجتماع آخر رفيع المستوى معني بترع السلاح من أجل ضمان استمرار الاهتمام بهذه المسألة، ولكن يمكن أن يعتبر أيضا سبيلا محتملا للتفاوض بشأن إبرام اتفاقية للأسلحة النووية. وهذا، في رأينا، أمر يدعو إلى الأسف لأنه قد يقوض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في وقت تلزم فيه جهودنا الجماعية من أجل التوصل إلى نتيجة إيجابية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، وقد يضع حجر الأساس لمسار بديل يمكن أن يلحق الضرر بالمعاهدة.

وبينما يدعو القرار، عن حق، إلى بدء المفاوضات على نحو عاجل خلال مؤتمر نزع السلاح، فإنه يشير إلى مسألة أساسية واحدة فقط. ونشاط غيرنا الشعور بالإحباط المعرب عنه في القرار ٣٢/٦٨ بأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن على مدى ١٥ سنة من أن يعتمد أو ينفذ برنامج عمل. ونواصل الدعوة إلى اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن في إطار المؤتمر يمكننا من إحراز تقدم في القضايا الأساسية الأربع. ونعتقد كندا أن أكثر مسألة جاهزة للتفاوض في مؤتمر نزع السلاح، من حيث الدعم والولاية القائمة والعمل السابق على السواء، هي معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ومن شأن إجراء مفاوضات ناجحة بشأن هذه المعاهدة أن يعزز نزع السلاح النووي من خلال تعزيز المعايير الأساسية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية في نهاية المطاف، بما في ذلك زيادة الشفافية ومواصلة تطوير تدابير التحقق. وسيهيئ أيضا الظروف للتفاوض بشأن معاهدات أخرى تشمل، عندما تحين الظروف الملائمة، اتفاقية بشأن الأسلحة النووية.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

إن نزع السلاح النووي هو الأولوية القصوى فيما يتعلق بنزع السلاح، ويجب أن يظل كذلك، حتى يتحقق حظر الأسلحة النووية وإزالتها التامة.

ويمثل الانعقاد التاريخي للاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي لأول مرة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ خطوة ملموسة نحو تحقيق الهدف المنشود المتمثل في نزع السلاح النووي. وأظهر الاجتماع الدعم الدولي الواسع النطاق لنزع السلاح النووي باعتباره أولوية وشهد طلبا قويا على وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي ووقف تحديث ترساناتها النووية واستبعاد الأسلحة النووية من استراتيجياتها وعقائدها الأمنية.

ومن الضروري إحراز تقدم نحو التفاوض على صك عالمي ملزم قانونا يحظر الأسلحة النووية. وندعو إلى وضع اتفاقية شاملة تتعلق بحظر الأسلحة النووية تشمل حظر امتلاكها واستخدامها وإنتاجها وحيازتها وتجريبها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتنص على تدميرها.

وإلى أن يتحقق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم ضمانات قاطعة وملزمة قانونا بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

ونحن نضم صوتنا إلى الدعوة لعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة معني بنزع السلاح النووي، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨، لاستعراض التقدم المحرز في هذا الصدد. وسوف تقدم كوبا دعمها الكامل لعقد هذا المؤتمر بنجاح. ونحث أيضا جميع الدول والمجتمع الدولي على الاحتفال بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر والترويج له بوصفه اليوم الدولي للقضاء التام على الأسلحة النووية، الذي أعلنته الجمعية العامة في قرارها ٣٢/٦٨.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[٥ أيار/مايو ٢٠١٤]

ترى إكوادور أن من الضروري الدعوة إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، بسبب ما تشكله أسلحة الدمار الشامل هذه من خطر وتهديد لبقاء البشرية جمعاء.

ويجب المدافعة بحزم عن التوازن الذي ينبغي أن يقوم بين الركائز الأساسية الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية مثل تلك التي تحققت بموجب معاهدة تلاتيلولكو، التي كانت إكوادور طرفاً فيها لمدة نصف قرن، يشكل خطوة أخرى نحو إيجاد عالم خال من هذه الأجهزة.

ويجب إدراج تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار في التشريعات الوطنية. وقد فعلت إكوادور ذلك، وفي هذا الصدد، استند البلد في إجراءاته إلى الولايات المحددة بموجب دستور عام ٢٠٠٨، الذي ينص على تعزيز السلام ونزع السلاح الشامل في إدارة العلاقات الدولية. ويدين استحداث أسلحة الدمار الشامل واستخدامها وفرض بعض الدول قواعد أو منشآت عسكرية على أراضي دول أخرى. كما يحظر استحداث الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية وإنتاجها وتكديسها واستيرادها ونقلها وتحويلها واستخدامها، وكذلك إلقاء النفايات النووية والسامة في أقاليم وطنية.

ومما يثير القلق البالغ أن الدول النووية قد شرعت في تحديث أسلحتها النووية، ومنظومات إيصالها ومنصاتها، وأن دور الأسلحة النووية في عقائدها العسكرية والأمنية الوطنية لم يتضاءل، ولم تتخذ أي تدابير للحد من مستوى تأهبها لاستخدام الأسلحة النووية.

وعلى الدول الحائزة للأسلحة النووية الامتناع، في جميع الأحوال، عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية بإبرام صك عالمي ملزم قانوناً بشأن ضمانات أمنية فعالة وعالمية وغير مشروطة وغير تمييزية لا رجعة فيها، تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

فرنسا

[الأصل: بالفرنسية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

لم يتغير موقف فرنسا عن الموقف الذي أعربت عنه في تعليل التصويت على القرار ٣٢/٦٨ الذي أدلت به في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في اللجنة الأولى باسم فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

ففرنسا تؤيد تماما الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وفقا لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وشاركت في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. غير أن الآراء التي أبدتها في ذلك الاجتماع، والآراء التي أبدتها عدة دول أخرى لم ترد في صياغة القرار ٣٢/٦٨.

وترى فرنسا أن عدم وفاء بعض الدول بالتزاماتها بعدم انتشار الأسلحة النووية يشكل أخطر تهديد للسلام والأمن الدوليين. وتعرب لذلك عن أسفها لعدم تناول مسألتي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بطريقة متوازنة في الاجتماع الرفيع المستوى، وإن كانت مكافحة الانتشار أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لأمن الجميع، ويعد أحد الشروط الأساسية لنجاح أي نهج تدريجي لنزع السلاح النووي.

وعلاوة على ذلك، تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار وأساس الجهود الدولية لنزع السلاح. ولذلك تشعر فرنسا بالقلق البالغ إزاء الإشارة الوحيدة وغير الكافية والعرضية وغير المتوازنة إلى المعاهدة في القرار. ولم ترد أي إشارة كذلك إلى خطة العمل المتفق عليها في عام ٢٠١٠، على الرغم من أنها أفضل طريقة للمضي قدما في مجال نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف.

ويدعو القرار أيضا إلى إجراء مفاوضات بشأن صك جديد لا تشمله خطة العمل لعام ٢٠١٠. ولكن فرنسا لا تزال مقتنعة بأنه لن يتحقق تقدم حقيقي ومنهجي ومطرد نحو نزع السلاح مع الحفاظ على الأمن والاستقرار العالميين إلا باتخاذ إجراءات شاملة وتدرجية وعملية. ولا توجد وسيلة أخرى لإيجاد عالم أكثر أمنا يعمل من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي إطار هذه الإجراءات، وافقت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أن الخطوة متعددة الأطراف ذات الأولوية التالية نحو نزع السلاح

النووي هي إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لإيقاف إنتاج المواد الانشطارية، وتسريع بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولما كان من المقرر عقد مؤتمر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥، فإن اعتزام عقد مؤتمر آخر بشأن نزع السلاح النووي في عام ٢٠١٨، على النحو المقترح في القرار، لا يتماشى مع الجدول الزمني القائم. وتشعر فرنسا بالقلق من إمكانية إضعاف التزام الدول بكفالة نتيجة ناجحة للمؤتمر الاستعراضي في هذه الحالة.

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

تؤدي جورجيا دورا هاما في دعم هيكل الأمن النووي العالمي القائم عن طريق تنفيذ عناصره على المستوى الوطني، وتوفير التزامات كافية في ما يتعلق بالصكوك القانونية الدولية، واتخاذ إجراءات أخرى منها، الانضمام إلى المبادرات العالمية في هذا المجال. وكانت جورجيا طرفا في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية منذ عام ٢٠٠٧، وصدقت بالفعل على تعديل عام ٢٠٠٥ المدخل على الاتفاقية، وبالتالي، أصبحت طرفا كامل العضوية في هذا الصك القانوني الدولي البالغ الأهمية. وجورجيا طرف في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي منذ عام ٢٠١٠.

وتسلم جورجيا بضرورة التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المتعلق بمنع الجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة. وترى جورجيا أن هذا القرار بمثابة عنصر أساسي من عناصر صك المجتمع الدولي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وترحب بتمديد ولايته حتى عام ٢٠٢١، وتظل ملتزمة بتنفيذه، وتواصل التعاون مع المنظمات الدولية والهيئات الإقليمية. وتشارك جورجيا بنشاط في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة و مواد الدمار الشامل.

وتتعاون جورجيا تعاوننا كثيفا ونجحنا جدا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ أن أصبحت عضوا فيها عام ١٩٩٦. وتلقى جورجيا المساعدة في مختلف مجالات الاستخدام

السلمي للطاقة النووية وتساهم في العديد من الاجتماعات الفنية بتوفير الخبرة الفنية في صياغة الوثائق ذات الصلة بسلسلة وثائق الأمن النووي الصادرة عن الوكالة.

وأعربت جورجيا عن دعمها لمبادئ مدونة قواعد السلوك المتعلقة بسلامة المصادر المشعة وأمنها ووثيقتها التكميلية بشأن توجيهات الوكالة لاستيراد المصادر المشعة وتصديرها وذلك في رسالة رسمية موجهة إلى المدير العام للوكالة.

وبذلت جورجيا جهوداً كبيرة تهدف إلى تحسين سلامتها وأمنها النوويين. وصدقت على قانون السلامة النووية والإشعاعية تماشياً مع الوثائق القانونية والتوصيات الدولية.

ومع الأخذ بعين الاعتبار الموقع الجغرافي لجورجيا فإن إمكانية القيام بمحاولات لاستخدام أراضيها للأنحياز غير المشروع بالمواد النووية والمشعة ما زالت قائمة. وبالتالي، تتمثل إحدى أولويات جورجيا العليا في مواصلة تعزيز قدراتها الوطنية في مجال الأمن النووي والإشعاعي وتعميق التعاون في هذا الصدد مع الدول الشريكة والهيئات الدولية المعنية.

إندونيسيا (باسم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز)

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤]

تؤكد حركة عدم الانحياز على أن نزع السلاح النووي لا يزال الأولوية العليا، والمهدف النهائي لترع السلاح النووي هو إزالة الأسلحة النووية بشكل تام. وفي هذا الصدد، تدعو الحركة جميع الدول إلى مواصلة إيلاء أولوية قصوى لترع السلاح النووي مما يؤدي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد وفي ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وفي مهمة تحقيق أهداف نزع السلاح النووي، تتحمل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، لا سيما الدول التي تملك أكبر الترسانات النووية، مسؤولية خاصة. وفي هذا السياق، تدعو حركة عدم الانحياز الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية إلى:

(أ) الامتثال بشكل تام للالتزامات التي تعهدت بها منذ فترة طويلة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛

(ب) عدم نقل أي أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، أو أي سيطرة على هذه الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة إلى أي جهة متلقية؛ وعدم تشجيع أو حث أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية على صنعها أو اقتنائها أو السيطرة عليها؛

- (ج) وقف أي جهود تهدف إلى تحديث الأسلحة النووية الحالية أو إجراء بحوث بشأن أنواع جديدة من الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى ونظم إطلاقها وتطوير هذه الأنواع الجديدة؛
- (د) التخلي عن الدور الذي يمكن أن يكون لأي نوع من الأسلحة النووية في استراتيجياتها الأمنية وفي استراتيجيات حلفائها؛
- (هـ) التخفيض فوراً من مستوى الاستعداد التشغيلي للأسلحة النووية، بطرائق منها إزالة توجيهها وإنهاء حالة الاستنفار بشكل تام؛
- (و) إجراء تخفيضات هامة في أعداد جميع أنواع الأسلحة النووية في انتظار إزالتها التامة؛
- (ز) تطبيق مبادئ اللارجعة والشفافية وقابلية التحقق في مجال نزع السلاح النووي؛
- (ح) تقديم ضمانات أمنية فعلية وغير مشروطة وغير تمييزية لا رجعة فيها وملزمة قانوناً إلى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها مهما كانت الظروف؛
- (ط) عدم إجراء أي تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية، والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل التعجيل ببدء نفاذها؛
- (ي) دخول الضمانات الأمنية التي توفرها البروتوكولات ذات الصلة الملحقه بالمعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية، حيز النفاذ فوراً ودون قيد أو شرط.
- وتحيب الحركة بالدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تنفذ القرار والمقررات التي اتخذت في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار تنفيذا كاملاً.
- وتؤكد الحركة من جديد الدعم العالمي القوي والراسخ للإسراع بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط باعتباره مسألة ذات أولوية، وفي انتظار إنشاء هذه المنطقة، تطالب إسرائيل بالتخلي عن حيازة الأسلحة النووية، والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، دون أي شرط مسبق ودون مزيد من الإبطاء، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

وتدعو الحركة إلى اتخاذ خطوات عملية لعقد مؤتمر معني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، دون مزيد من التأخير.

وتحث الحركة مؤتمر نزع السلاح على التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن على برنامج عمل متوازن وشامل من أجل الشروع في الأعمال الموضوعية.

وتدعو الحركة إلى التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨ المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣".

وتدعو الحركة إلى التعجيل ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل الإسراع بإبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها واستخدامها وإنتاجها وحيازتها وتجريبها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها وتنص على تدميرها.

ويجب أن تكون المبادئ والتوصية المذكورة أعلاه ضمن العناصر المحتملة لاتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية.

ويقترح إدراج العناصر التالية، من بين أمور أخرى، في نص اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية:

- مبادئ الاتفاقية وأهدافها
- نطاق الاتفاقية
- التعاريف
- التدابير (الالتزامات) الرامية إلى نزع السلاح النووي مع إطار زمني
- التحقق: النظام والجهاز
- التدابير الكفيلة بالامتثال الكامل لأحكام الاتفاقية
- وضع عملية للاستعراض الدوري فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية
- تسوية المنازعات
- الأحكام الختامية

العراق

[الأصل: بالعربية]

[١٩ آذار/مارس ٢٠١٤]

يرى العراق أن نزع السلاح النووي يجب أن يكون في مقدمة أولويات المجتمع الدولي لكي ننعم نحن وأجيالنا القادمة ببيئة أمنية مثالية ونحقق السلام والأمن في ظل عالم خالٍ من الأسلحة النووية، إذ أن نزع السلاح النووي والإزالة التامة للأسلحة النووية أمر أساسي لإبعاد خطر الحرب النووية. حيث أن استمرار وجود الأسلحة النووية يشكل تهديداً خطيراً للبشرية وجميع أشكال الحياة على الأرض، ويؤدي إلى حدوث كارثة نووية.

ويؤكد العراق على دعمه القوي، شأنه شأن بقية أعضاء المجتمع الدولي، لاتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لتحقيق الإزالة الكاملة لأسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، ويدعو إلى بدء خطوات عاجلة من المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح لصياغة اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تتضمن حظر حيازة وتطوير وإنتاج واختبار وتخزين ونقل واستخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية، وتنص على تدميرها.

ويؤيد العراق عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة معني بنزع السلاح النووي في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨ لغرض استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد.

ويدعو العراق الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه نزع السلاح النووي وتعزيز الالتزامات المتبادلة وفق أسس وعناصر نظام عدم الانتشار، وبصفة خاصة التزامات الدول الأطراف بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي، ولا سيما متابعة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر وبنزع السلاح النووي.

وانضمام الدول إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل، والامتنثال لأحكامها دون تمييز، والقضاء الكامل والشامل على الأسلحة تمثل واحدة من الركائز الأساسية التي توفر للمجتمع الدولي الضمانة الحقيقية للسلام والأمن الدوليين. ويجب إيجاد صك دولي ملزم قانوناً يوفر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات غير مشروطة بعدم استخدام الدول الحائزة للأسلحة النووية هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها. ويؤكد العراق على ضرورة اتباع منهج شامل متكامل يربط بين تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي مع إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ والتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية وتدمير المخزونات.

ويؤكد العراق على دعمه الكامل للجهود الدولية الرامية إلى إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية والأسلحة الدمار الشامل الأخرى في جميع أنحاء العالم، باعتبار ذلك خطوة متقدمة على الطريق الصحيح لتخليص العالم من تلك الأسلحة، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط. ويؤكد مجددا حرصه التام على الإيفاء بالتزاماته بمقتضى أحكام الصكوك والمعاهدات الدولية الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[٧ أيار/مايو ٢٠١٤]

تشير وزارة الدفاع الوطني إلى أن لبنان يؤكد ما يلي:

- عدم امتلاك الجيش اللبناني لأسلحة دمار شامل وعدم إنتاجه لهذه الأسلحة، فضلا عن معارضته الصارمة لأي تهديد، ومن باب أولى، أي استخدام هذه الأسلحة.
- الدعم اللامتناهي والترحيب بكل مبادرة ترمي إلى تحقيق نزع هذا النوع من الأسلحة بشكل عام وكامل، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط.
- التشديد على وجوب جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، نؤكد قلقنا الشديد إزاء عدم امتثال العدو الإسرائيلي لقرارات الشرعية الدولية بسبب احتفاظه بترسانة نووية تشكل تهديداً دائماً لجميع دول المنطقة، وبالتالي للسلم والأمن الدوليين.
- إن الخيار الوحيد المتاح للحد من مخاطر السلاح النووي الإسرائيلي وما يمتلكه من أسلحة دمار شامل، هو العمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية كلياً من أسلحة الدمار الشامل، والسعي إلى ضغط المجتمع الدولي والعربي على العدو الإسرائيلي للتوقيع على كافة المعاهدات الرامية إلى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية.

وأخيراً، نلفت النظر إلى وجوب العمل كمجتمع دولي، وعلى رأسه الأمم المتحدة، على اكتساب المعنيين المعارف العلمية، وتأمين التجهيزات اللازمة للحماية من أسلحة الدمار الشامل، وتأهيل المعنيين لرصد الصكوك الدولية المتعلقة بإزالة هذه الأسلحة، والحث على استخدام التقنيات النووية لأغراض سلمية وعلمية، سيما التي تخدم التنمية المستدامة، تلبية للاحتياجات المتنوعة للبلدان المتقدمة النمو أو النامية.

ليبيا

[الأصل: بالعربية]

[١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

- تؤكد ليبيا أن الخطوات العملية التي اتخذها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي لتخفيض ترسانتهما النووية تعتبر خطوة إيجابية، إلا أنها غير كافية ولا تعبر عن التزام كامل بالتخلص من الأسلحة النووية، ولا تحفز الدول الحائزة الأخرى على اتخاذ إجراءات مماثلة.
- إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية غير كاف طالما هناك سلاح نووي في مناطق أخرى من العالم.
- تؤكد ليبيا على ما توصلت إليه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي كرسّت لنزع السلاح النووي بأن اتخاذ تدابير فعّالة لنزع السلاح النووي أمر له الأولوية القصوى.
- إن الدور الأساسي والعبء الأكبر للإزالة الكاملة للأسلحة النووية يقع على عاتق الدول الحائزة لها، وعليها اتخاذ الإجراءات الفعّالة والعملية لضمانة المجتمع الدولي بأنها جادة فعلاً في التخلص من الأسلحة النووية ومنع انتشارها.
- ضرورة ضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مواجهة تهديدات الأسلحة النووية من خلال صك دولي ملزم قانوناً بعدم التهديد باستخدام أو استخدام السلاح النووي.

وفيما يخص عناصر اتفاقية شاملة للأسلحة النووية، تقترح ليبيا العناصر التالية:

- ١ - منع إنتاج الأسلحة النووية وتطويرها واختبارها وتخزينها ووسائل إيصالها؛
- ٢ - منع إنتاج وتخزين المواد الانشطارية والمكونات الأخرى الداخلة في صناعة الأسلحة النووية؛
- ٣ - إخضاع جميع الدول، دون تمييز، منشآتها النووية للتفتيش والتحقق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
- ٤ - انضمام جميع الدول، دون تمييز، إلى اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي وبنفس المعايير؛

- ٥ - تنفيذ نص المادة السادسة من معاهدة منع الانتشار النووي حتى يتم اعتماد اتفاقية شاملة للأسلحة النووية؛
- ٦ - إعلان الدول الحائزة لأسلحة نووية عن ترسانتها النووية وكل المعلومات المتصلة بها بشفافية تامة قابلة للتحقق الدولي؛
- ٧ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي المنظمة الدولية الوحيدة المختصة بالتفتيش والتحقق من إعلانات الدول وبرامجها النووية؛
- ٨ - الاستخدام السلمي للطاقة الذرية حق لجميع الدول، وعلى الدول المتقدمة النمو عدم وضع أية عراقيل أمام نقل التقنية والمعلومات المتعلقة بالاستخدام السلمي للطاقة الذرية، بشرط إبرام الدولة المعنية اتفاقاً بشأن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكول الإضافي وانضمامها إلى الصكوك ذات الصلة باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وتعهدها بعدم تحريفها للأغراض العسكرية.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

التزاماً بنزع السلاح وعدم الانتشار والسلام والأمن الدوليين، ستواصل المكسيك اتخاذ إجراءات فورية واستباقية لتشجيع المبادرات في المحافل المتعددة الأطراف لحظر وإزالة الأسلحة النووية.

وترى المكسيك أن الضمان الوحيد ضد استخدام هذه الأسلحة وآثارها هو إزالتها تماماً، حيث إنه لا يمكن نشر شيء لا وجود له أو استعماله. وأظهرت التجارب السابقة أن الأسلحة التي أمكن التخلص منها بنجاح خضعت أولاً للحظر.

وفي إطار الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، انضمت المكسيك إلى بقية الأعضاء في ائتلاف البرنامج الجديد لتقديم خيارات فيما يتعلق بشكل ومضمون الصك الذي سيخلص العالم من الأسلحة النووية، ألا وهي:

- وضع اتفاقية للأسلحة النووية؛
- وضع معاهدة لحظر الأسلحة النووية؛

- وضع ترتيب إيطاري؛
 - وضع ترتيب مختلط.
- وترى المكسيك كذلك أيضا أن أي اتفاق شامل بشأن الأسلحة النووية يجب أن يتضمن العناصر التالية:
- نطاق محدد بوضوح، ينص على حظر جميع أنواع الأسلحة النووية وإزالتها تماما. وفي هذا الصدد، يمكن استخدام مضمون معاهدة تلاتيلولكو.
 - التعاريف، مع اعتبار التعاريف التي تستخدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتعاريف المستخدمة في معاهدة تلاتيلولكو، لا سيما تعريف "السلح النووي"، أساسا للتفاوض. وينبغي أن ينطبق الحظر على استحداث هذه الأسلحة وإنتاجها واقتنائها وامتلاكها وتكديسها والاحتفاظ بها واختبارها واستخدامها و/أو نقلها، بأي حال من الأحوال وفي أي وقت من الأوقات في المستقبل.
 - مواعيد حقيقية محددة بوضوح لتدمير جميع الأسلحة النووية، دون إمكانية تمديدتها لتأجيل التدمير إلى أجل غير مسمى.
 - يجب حظر الأسلحة النووية وإزالتها على نحو لا رجعة فيه.
 - يجب كفالة التحقق بواسطة جهاز حجمه متواضع مخصص لهذه المهمة، يعمل بدعم من الوكالة الدولية للطاقة النووية، ويتخذ تدابير لبناء الثقة بين الدول.
 - يجب أن يكون الاتفاق غير محدد المدة.
 - يجب توقيع الاتفاق والتصديق عليه ويدخل حيز النفاذ على الأساس البسيط لعدد الدول، دون شروط تقييدية، على غرار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.
 - يجب أن يكون الاتفاق شاملا ومفتوحا أمام جميع الدول، سواء كانت أعضاء في الأمم المتحدة أم لم تكن.

هولندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

- ١ - اعتمدت الجمعية العامة، في دورتها الثمانية والستين، القرار ٣٢/٦٨ المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣".
- ٢ - وتقدم مملكة هولندا طيه، تمشيا مع الفقرة ٥ من منطوق القرار ٣٢/٦٨، وجهة نظر حكومة هولندا بشأن القضايا التي يتناولها هذا القرار.
- ٣ - وتود هولندا أن تؤكد على أنها تتفق تماما مع الهدف النهائي للقرار ٣٢/٦٨، وهو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وشاركت هولندا على المستوى الوزاري في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.
- ٤ - وتشير هولندا، مع الأسف، إلى أن القرار ٣٢/٦٨ لا يعكس سوى وجهة نظر واحدة معينة، بينما لا يورد المقترحات الأخرى المختلفة التي قدمت خلال اجتماع ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.
- ٥ - ووفقا لما في جاء في تعليل التصويت الذي تلاه وفد هولندا في الجلسة ٢٤ للجنة الأولى باسم ٢١ دولة، فإن القرار لا يتضمن سوى إشارات محدودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في حين أن هولندا كانت تفضل كثيرا إيراد إشارة أوسع إلى المعاهدة والتشديد على أهميتها المحورية لنزع السلاح النووي.
- ٦ - وتصر هولندا أيضا على الأسئلة التي أثارها بشأن المؤتمر الدولي الذي سيعقد في ٢٠١٨. وترى هولندا أن العمليات التي لا تتسم بقدر كافٍ من الوضوح والشفافية، من حيث النطاق والنية، لا تشدد بما فيه الكفاية على أهمية الجهود الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي. وسيمنع ذلك الدول الرئيسية من المشاركة ويضر بالثقة الدولية التي يستند إليها نجاح عملية نزع السلاح. كما أنه قد يقوض الجهود الجماعية المبذولة في إطار معاهدة حظر الانتشار النووي.
- ٧ - وتعرب هولندا عن أسفها كذلك لأن القرار، بالتركيز على عنصر أساسي واحد فقط من عمل مؤتمر نزع السلاح، لا يوفي الاهتمام العاجل الذي يجب إيلاؤه لاعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن للمؤتمر حقه وللمسائل الأساسية الأخرى. وتعتقد هولندا أيضا

أن بدء المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة النووية دون مشاركة الدول التي تمتلك أسلحة نووية لن يكفل النهوض بالهدف العام المتمثل في نزع السلاح النووي.

٨ - وتؤكد هولندا أيضا أنها لا ترى أن إعلان يوم دولي آخر يضيف أي قيمة للأمم المتحدة أو للنهوض بقضية نزع السلاح النووي، وخاصة مع إغفال الاحتفال بالمناسبات القائمة.

سويسرا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تناول الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ المخاوف بشأن التهديد الذي يشكله للبشرية استمرار وجود الأسلحة النووية واستعمالها المحتمل وعدم إحراز تقدم ملموس بشأن نزع السلاح النووي.

وكانت مشاركة العديد من زعماء العالم وممثلي المنظمات الدولية والمجتمع المدني تعبيرا عن التصميم على إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي.

والانطباع الذي خرجت به سويسرا، استنادا إلى الاجتماع والموجز المقدم من رئيس الجمعية العامة (A/68/563)، هو أنه رغم وجود تأييد ساحق لبذل جهود أكثر منهجية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، فلا بد من إجراء مزيد من المناقشة المتعمقة بشأن الطريقة والجدول الزمني لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ويطامشى تكثيف هذه الجهود تماما مع الالتزامات القائمة، لا سيما خطة العمل بشأن نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ التي تشير إلى أنه ”يجب على جميع الدول أن تبذل جهودا خاصة لوضع الإطار اللازم لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ على خلوه من هذه الأسلحة“.

وترى سويسرا أنه يجب الآن استكشاف مختلف الخيارات بطريقة منهجية، بهدف توحيد جميع أعضاء الأمم المتحدة، أي الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية، في السعي لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وإبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية ليس سوى واحد من عدة خيارات يمكن للمجتمع الدولي أن ينظر فيها. ومن النهج الأخرى ما يسمى "النهج التدريجي"، وهو فرض حظر على الاستخدام، وإبرام معاهدة لحظر الأسلحة النووية، ووضع إطار يضم صكوكا قانونية منفصلة يعزز بعضها بعضا، (على نحو ما ورد في اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة ذي الخمس نقاط المتعلق بنزع السلاح النووي) أو وضع ترتيب مختلط.

ونرى أنه عند التفكير في الإطار القانوني لحظر الأسلحة النووية وإزالتها، لا ينبغي أن نستبعد مبدئيا أيا من الخيارات المذكورة أعلاه وأن من الممكن تصميم الخيارات كلها لتكملة الصكوك والجهود الحالية وتعزيزها.

وفي هذا الصدد، لا تزال سويسرا تشعر بالقلق إزاء استمرار المأزق في مؤتمر نزع السلاح، وفي لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح، وتأمل أن تأتي الجهود الرامية إلى تنشيط آلية نزع السلاح، وفقا لما دعا إليه قرار الجمعية العامة ٦٦/٦٦، ثمارها.

وسويسرا مقتنعة بأن مناقشة مختلف الخيارات المذكورة أعلاه لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بطريقة مفتوحة وشاملة، وأخذ العلاقة بين عدم الانتشار ونزع السلاح بعين الاعتبار، يمكن أن توفر إسهاما موضوعيا في متابعة الاجتماع الرفيع المستوى.

أوكرانيا

[الأصل: بالروسية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

ما فتئت أوكرانيا تؤيد ضرورة إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر حيازتها واستخداماتها وإنتاجها واقتنائها واختبارها وتكديسها ونقلها، واستخدامها أو التهديد باستخدامها وتنص على تدميرها.

وفي نفس الوقت، ترى أوكرانيا، باعتبارها دولة غير حائزة لأسلحة نووية ودولة غير منحازة، أن من الضروري تذكير الدول الموقعة على مذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤) بالالتزامات السياسية التي تعهدت بها لأوكرانيا لمعالجة التهديد لسيادتها وسلامة إقليمها.

وفي هذا الصدد، توجه أوكرانيا الانتباه إلى ضرورة تضمين أي صك عالمي ملزم قانونا أحكاما تكفل أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية.

ومع اقتراب اليوم العالمي للقضاء التام على الأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ستتخذ أوكرانيا خطوات لزيادة تشجيع الجهود المشتركة من أجل القضاء التام على هذا النوع من الأسلحة.

الولايات المتحدة الأمريكية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

شاركت الولايات المتحدة في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بشأن نزع السلاح النووي. ولا يعكس قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨، الذي جاء متابعاً للاجتماع الرفيع المستوى، الآراء التي أعربت عنها الولايات المتحدة أثناء الاجتماع، ولا آراء الدول الأخرى التي شاركت في الاجتماع، في رأينا.

وترى الولايات المتحدة أن النهج "التدريجي" لنزع السلاح النووي هو السبيل العملي والواقعي الوحيد إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن ننتهج هذه الخطوات عن طريق المعاهدات والتدابير التعاونية والإجراءات الوطنية. وتبني كل خطوة متخذة على إنجازات وزخم الخطوات السابقة، وتأخذ في الاعتبار التغيرات في البيئة الأمنية الدولية.

وإدراك الولايات المتحدة العميق لمغبة استخدام الأسلحة النووية هو ما يوجه ويحفز جهودنا الرامية إلى الحد من الأسلحة النووية وإزالتها في نهاية المطاف.

وفي تقرير شامل (<https://unoda-web.s3.amazonaws.com/wp-content/uploads/2014/04/US-Report-2014-May1.pdf>) مقدم إلى الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، أبرزت الولايات المتحدة التقدم الكبير الذي تحرزته في تقليل عدد الأسلحة النووية ودورها وضمان الامتثال لأهداف عدم الانتشار الواردة في المعاهدة. وكخطوة لتحقيق الشفافية، أصدرت الولايات المتحدة صحيفة وقائع رفعت عنها السرية حديثاً بشأن مخزون السلاح النووي (www.state.gov/t/avc/rls/225343.htm) تشير إلى أن الولايات المتحدة قد فككت أكثر من ٢٠٠ ١ سلاح نووي منذ عام ٢٠٠٩. وفي ذروة أعمال اللجنة التحضيرية، وقعت الولايات المتحدة وغيرها من الدول الحائزة للأسلحة النووية (الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة) بروتوكولا ملحقاً بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى (<http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2014/05/225681.htm>).

ويقدم البروتوكول، عندما يدخل حيز النفاذ، إلى دول آسيا الوسطى الخمس ضمانات قانونية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

أما فيما يتعلق بالمؤتمر المزمع عقده في عام ٢٠١٨ الذي قرره الجمعية العامة في القرار ٣٢/٦٨، فنعتقد بقوة أن عقد مؤتمرات إضافية لنزع السلاح النووي لن يؤدي إلى تعجيل الخطوات العملية اللازمة لإزالة الأسلحة النووية. فمعاهدة عدم الانتشار و خطة العمل لعام ٢٠١٠ تتيحان بالفعل السياق والأهداف اللازمة للخطوات التالية المتعلقة بنزع السلاح وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

أوروغواي

[الأصل: بالإسبانية]

[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

منذ انعقاد مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، كانت هناك محاولات متتالية في عدد من المحافل المتعددة الأطراف لوضع اتفاقية عالمية شاملة تتعلق بالهدف الشامل المتمثل في إيجاد "عالم خال من الأسلحة النووية". غير أن هذه الجهود لم تتمكن حتى الآن من تجاوز المأزق الذي يكتنف عملية نزع السلاح والحد من التسليح ككل. وفي هذا الصدد، يمكن أن توفر الاتفاقية النموذجية المقدمة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ حافزا لهذه المفاوضات.

وفي ظل الظروف الدولية الحالية (بما في ذلك الانخفاض التدريجي في عدد الرؤوس الحربية النووية مثلا)، يبدو أن من الممكن من الناحية السياسية التفاوض على اتفاقية شاملة بشأن الإزالة التامة للأسلحة النووية.

وبخصوص العناصر التي ينبغي إدراجها في الاتفاقية، ودون المساس بوجوب النظر بدقة أكبر في كيفية تنظيمها وتنفيذها، ينبغي التركيز أساسا على قابلية التحقق من تنفيذ الاتفاقية. فإن فعاليتها تتوقف على نظام تحقق سليم يتضمن مقاييس موثوقة بدرجة كافية للكشف عن الأنشطة المحظورة التي تتعلق بالأسلحة النووية. فمن ناحية، يجب أن يكفل نظام التحقق إيجاد الثقة اللازمة بأن إزالة جميع الأسلحة النووية ستكون كاملة لا رجعة فيها، في حين ينبغي، من جهة أخرى، أن يقلل إلى مستوى مقبول أي شكوك متبقية بشأن عدم

الامتنال. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن تستند القوة الأساسية لنظام التحقق على إيمان جميع الدول بأن المشاركة في هذا النظام ستوفر ضمانا للأمن أفضل مما يوفره الخيار النووي.

وبناء على ذلك، فإن الأحكام المتعلقة برصد كل من مجمعات المرافق النووية والمواد الانشطارية ومراقبتها تكتسي أهمية خاصة. ولن يؤدي تعزيز الاتجاه نحو نزع السلاح النووي الكامل إلى استبعاد جميع المخاطر، حيث إن وجود عدد قليل من الأسلحة النووية المخفية يمكن أن يقضي على التوازن العسكري الاستراتيجي. ولهذا السبب، فإن فعالية الاتفاقية المذكورة أعلاه تتوقف على فعالية آليات التحقق، ما دامت تكفل إزالة الترسانات النووية والرؤوس الحربية والمواد الانشطارية الحالية، وتمنع أيضا اقتناء المواد أو إنتاجها في المستقبل. وفي هذا الصدد، يجب الكشف عن الأنشطة السرية التي تتعلق بالأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن.